هو مهيات الاشياء واما من قال ان الحاصل فيها صورها
واشباهها المخالفة لها بالحقايق فالكلي عنده
هو المهيات المعلومة بها واما الجزئي فانما يتعين شخصا
از ائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والاين وغيرهما
اقول ظاهر هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد
يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة
الكلية وح يكون منحصرة في فرده وقد نقل صاحب
المحاكمات عن بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض
المشخصة فانها ان كانت عقلية لم تشخص شيئا
خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج و
من البين عند العقل ان تشخص الفرض الخارجي بل وجود
موقوف على وجود المعروض وتشخصه تكليف يحتاج
في تشخصه الى العرض بل الحق ان المشخص هو المبدأ
الفاعلي فان التشخص ليس الا هذه الهوية وهذه
الهوية ربما تكون نفس الهوية لذاتها وهو الواجب الوجود

الوجود وربما تكون هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذي
يجعل هذه الهوية هوية ولا نعني بالمشخص الا هذا القدر
كل كلي فان نفس تصوره غير مانع من الشركة بين
كثيرين بان يقع الكل واحد منها انه هو والشخص من حيث
هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية
اقول المناسب ان يقال فالمشخص زائد ليتحقق التقريب
ويمكن ان يتكلف ويقال المراد بالمشخص فيما سبق هو
التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما يطلق
النوع على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا
ويكون ح جمع المشخص باعتبار افراده الجزئية

فصل في الواحد والكثير

اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال بها له انه واحد المناسب
ان يقال ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو قد
لا يكون واحدا بالشخص ولا محالة ان يكون امورا
متكثرة بها جهة واحدة فهي اما معقومة لتلك الامور او

كانه قيل اذا اريد بالمشخص التشخص
لا يكون جمع صحيح لان ليس لكل جزئي
الا تشخص واحد وان تعدد تشخصاته
فاجاب بان جمع المشخص ح باعتبار
افراد الجزئي كما يكون لكل
جزئي الا تشخص واحد لكن في الجزئيات
تشخصات متعددة بحسبها
باعتبار
تلك الجزئيات بالقسمة الى كل
واحد عبد الرحيم

كانه قيل اذا لم يتعقل العوارض عن ابطالك
بانها لا تكون مشخصة للكلية
وهي عارضة للجزئية